

عقد دراسة استشارية رقم (٦٢٧ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥)

إنه في يوم الخميس الموافق ٩ / ١ / ٢٠٢٥ تم إبرام هذا العقد بين كلاً من:
أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقراها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المستفيدة من عملية أعمال الخدمات الاستشارية عن أعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروع إنشاء كوبري تقاطع قاعدة محمد نجيب مع مسار القطار الأول للقطار الكهربائي السريع بالروبوتات وكتاري (٦ ، ٧) أعلى مسار القطار السريع عند المحطة ٣٧٣+١٥٠، و ٣٧٩+٥٦٠ (بأمر المباشر)، وبمثابتها قانوناً في التوقيع على هذا العقد
السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجاد - بصفته رئيس مجلس الإدارة.

(طرف أول)

ثانياً: مكتب المهندسون الاستشاريون العرب " محرم باخوم الكائن مقره / ٥ ميدان الجمهورية المتحدة - الدقي - الجيزة
ومسجل بسجل تجاري رقم / ١٨٠٩٦
بطاقة ضريبية رقم / ١٠٤-١٨٤-٢٥٧
وممثلها السيد د. ا. حمود / احمد احمد محرم احمد - بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
بطاقة رقم قومي / ٢٤٨٠٤٢٩٨٨٠٠٣١

(طرف ثانى)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على أعمال الخدمات الاستشارية عن أعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروع إنشاء كوبري تقاطع قاعدة محمد نجيب مع مسار القطار الأول للقطار الكهربائي السريع بالروبوتات وكتاري (٦ ، ٧) أعلى مسار القطار السريع عند المحطة ٣٧٣+١٥٠، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده ل القيام بذلك واتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.

وفي ضوء اعتماد السيد الفريق / وزير النقل لإجراءات طرح العملية وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر على عملية أعمال الخدمات الاستشارية عن أعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروع إنشاء كوibri تقاطع قاعدة محمد نجيب مع مسار القطار السريع عند المحطة ٣٧٣+١٥٠، و ٣٧٩+٥٦٠ (بأمر المباشر).
وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد وما أوصت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ٦,٧٤١,٠٧٤ جنيه (فقط ستة مليون وسبعمائة واحد وأربعين ألف وأربعة وسبعون جنيها لا غير) والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره الأفضل شرطياً والأقل سعراً واستجابة للشروط والمتطلبات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة
وبعد ان اقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي:-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً ومكملاً لأحكامه .

البند الثاني

تعتبر كراسة الشروط والمواصفات وما تتضمنه من ملحقات بوصف موضوع العقد والاشتراطات الخاصة والتزامات طرفي التعاقد المرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه .

محمد

